

50/2016

## مشروع قانون

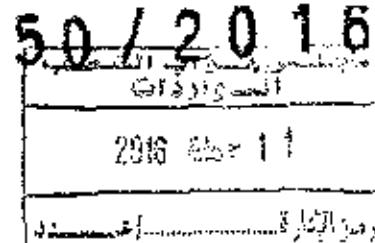
يتعلق بالتخفيض في المعلوم الموظف على تصدير الفضلات من الحديد

وبعملية تصدير طرفية خلال سنة 2016

الفصل الأول: يخضع في مبلغ المعلوم المستوجب عند التصدير على الفضلات من الحديد المدرجة برقم البند 72.04 من تعريفة المعاليم الديوانية باستثناء فضلات الصلب المقاوم للصدأ (الإينوكس) المدرجة برقمي التعريفية الديوانية 72042110008 و 7204219000 إلى 90 دينار عنطن الواحد.

الفصل 2: يرخص خلال سنة 2016 في تصدير الفضلات من الحديد المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وبكميات قصوى في حدود 100 ألف طن للشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذا" و 100 ألف طن للمجمعين والمؤسسات الصناعية المنتجة للفضلات الحديدية.

الفصل 3: تكلف وزارة الصناعة بالإشراف على عمليات التصدير المنصوص عليها بالفصل 2 من هذا القانون بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.



## شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالتخفيض في المعلوم الموظف على تصدير الفضلات من الحديد وبعملية تصدير ظرفية خلال سنة 2016)

تم بمقتضى الأمر عدد 519 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 إحداث معلوم يوظف لفائدة الصندوق العام للتعويض على تصدير الفضلات من الحديد بمبلغ 90 د/طن.

كما تم بمقتضى الأمر عدد 2399 لسنة 2008 المؤرخ في 23 جوان 2008 الترفع في مبلغ المعلوم الموظف على تصدير فضلات الحديد إلى 270 دينار/طن.

هذا ونظراً للوضعية المالية الحرجة التي تمر بها الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاد" وعجزها على استيعاب الفضلات من الحديد المجمعة محلياً وأعتبراً لأهمية قطاع تجميع الفضلات من الحديد وما يوفره من مواطن شغل في جميع أنحاء الجمهورية، وحيث أن المعلوم الموظف على الفضلات من الحديد المحدد بـ 270 د/طن يمثل عائقاً أمام عملية التصدير باعتبار معدل السعر العالمي للفضلات من الحديد في السنوات الأخيرة الذي يصل إلى حدود 220 دولار للطن الواحد، فإنه يقترح التخفيض في المعلوم المستوجب عند التصدير على الفضلات من الحديد المدرجة برقم البند 72.04 من تعريفة المعاليم الديوانية باستثناء فضلات الصلب المقاوم للصدأ (الإينوكس) المدرجة برقمي التعريفات الديوانية 72042110008 و 72042190000 إلى 90 دينار عنطن الواحد وذلك بمقتضى قانون ملائمة مع أحكام الفصل 65 من الدستور.

كما يقترح الترخيص في تصدير الفضلات من الحديد إلى غاية 31 ديسمبر 2016 في حدود كمية قصوى بـ 100 ألف طن لشركة الفولاد و 100 ألف طن للمجمعين والمؤسسات الصناعية المنتجة للفضلات الحديدية مع تكليف وزارة الصناعة بالاشراف على عمليات التصدير.

علماً وأن عملية تصدير هذه المواد تبقى خاضعة لترخيص مسبق وذلك بمقتضى الأمر عدد 1742 المؤرخ في 29 أوت 1994 المتعلق بضبط قائمة المنتوجات المستثناة من نظام حرية التجارة الخارجية.

ذلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.